الأمم المتحدة

A/78/182

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 170/76 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويغطي التقرير الفترة الممتدة من آب/أغسطس 2022 إلى تموز/يوليه 2023. ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتعاون بين هذه المؤسسات والنظام الدولي لحقوق الإنسان؛ والدعم المقدم من المفوضية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية ذات الصلة.

* A/78/150.

150823 040823 23-13831 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 29 من قرار الجمعية العامة 170/76 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويوجز التقرير الأنشطة المنفذة خلال الفترة من آب/أغسطس 2022 وتموز/يوليه 2023.

2 - وأشارت الجمعية العامة، في ديباجة قرارها 170/76 إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين أعيد فيهما تأكيد الدور المهم والبنّاء الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة بصفتها الاستشارية لدى السلطات المختصة، ودورها في منع انتهاكات حقوق الإنسان والانتصاف من مرتكبي هذه الانتهاكات وفي نشر معلومات عن حقوق الإنسان وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

3 - وفي القرار نفسه، سلمت الجمعية العامة بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان تسترشد بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). وسلمت أيضا بإمكانية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية والمؤسسات الوطنية التابعة له، وتحقيق التكامل بينها.

4 - وفي الفقرة 9 من القرار، شجعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة تتسم بالتعددية أو تدعيم ما هو قائم منها بالفعل، من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها، ورحبت بتزايد عدد الدول التي أنشأت مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بما يتفق ومبادئ باريس، بما في ذلك كوسيلة من وسائل تسريع وضمان التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانيا - دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - الخدمات الاستشارية وبناء القدرات

5 - قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني هو مركز التنسيق داخل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنسيق الأنشطة المتعلقة بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتساعد المفوضية الحكومات في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و/أو تسهم في بناء قدرات هذه المؤسسات، بالتعاون مع مكاتبها الميدانية والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية. وفي هذا السياق، تعمل المفوضية عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

6 - وتقدم المفوضية المساعدة التقنية والقانونية للدول والمؤسسات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالإطارين الدستوري والتشريعي المتعلقين بإنشاء هذه المؤسسات وطبيعتها ووظائفها وسلطاتها ومسؤولياتها.

كما تنفذ وتدعم تحليلات مقارنة ومشاريع للتعاون التقني وبعثات لقياس الاحتياجات وتقييمها من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تعزيز قدراتها على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

7 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المفوضية المشورة و/أو المساعدة في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإندونيسيا وأوروغواي وأوزبكستان وأوغندا وأوكرانيا والبحرين وبنما وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وتركمانستان وتشاد وتونس والجبل الأسود وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا والسلفادور والسنغال والسودان وطاجيكستان وغامبيا وغانا وغواتيمالا وغينيا الاستوائية والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وقيرغيزستان وكابو فيردي وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا وكمبوديا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا وليبريا ومدغشقر وملاوي وملديف ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق والنيجر وهندوراس. وفي بعض الحالات، قدمت المساعدة بالاشتراك مع وكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء آخرين.

1 - أفريقيا

8 - قدمت مفوضية حقوق الإنسان المشورة والمساعدة في إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية، من خلال مكاتبها الإقليمية في أوغندا وبوركينا فاسو وتشاد والسودان وغينيا وليبريا وموريتانيا والنيجر، ومستشاري حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إسواتيني وبوروندي ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وغامبيا وغينيا - بيساو وكينيا وليسوتو ومدغشقر وموزامبيق ونيجيريا، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان (في دارفور) والصومال وليبيا ومالي.

9 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت مفوضية حقوق الإنسان اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي في مراقبة أماكن الاحتجاز، بهدف تحسين ظروف الاحتجاز واحترام حقوق الأشخاص المحرومين من حرياتهم.

10 - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2022، قامت المفوضية ببعثات ميدانية للمراقبة بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو، ووثقت 19 حالة من حالات انتهاك وتجاوزات حقوق الإنسان. ووفرت مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التدريب للمفوضية الوطنية، ووضعت إرشادات عملية لتمكينها من المشاركة في عمليتي الاستعراض الدوري الشامل والاستعراض الوطني الطوعي وتوفير المعلومات لهما، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير.

11 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، تعاونت مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون لدعم تنظيم مائدة مستديرة بغية خلق مساحة للحوار بين أصحاب المصلحة بشأن التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام من أجل تعزيز الديمقراطية.

12 - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023، دعمت مفوضية حقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال حلقات عمل لمفوضيها الجدد، شملت رصد حالة حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورفع تقارير خطية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل، فضلا عن تنفيذ مشاريع

للترويج لحقوق الإنسان. ودعمت المفوضية أيضا أنشطة التوعية مع أصحاب المصلحة بهدف تسليط الضوء بشكل أفضل على المفوضية وتعزيز ولايتها.

13 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تشاد لعقد دورة تدريبية بشأن المساعدة القانونية والقضائية وبشأن حماية ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني. ودعمت مفوضية الأمم المتحدة أيضا اللجنة الوطنية في الاضطلاع بولايتها بوصفها الآلية الوطنية لمنع التعذيب، وهي تدعم المؤسسة في صياغة وتقديم تقارير عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

14 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، تعاونت المفوضية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كوت ديفوار في تقييم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، دعمت المفوضية المجلس من أجل التوعية بعمل لجنة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مما أسفر عن وضع خارطة طريق لتعزيز التعاون بين اللجنة والمجلس والمجتمع المدني. ودعمت المفوضية المجلس من خلال حلقات العمل كوسيلة للدعوة إلى تصديق كوت ديفوار على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

15 - وفي شباط/فبراير 2023، نظمت مفوضية الأمم المتحدة حلقة عمل للمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي، واللجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن رصد الصكوك الدولية والإقليمية التي جيبوتي دولة طرف فيها، والوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تزويد المشاركين بما يلزمهم من معارف للمشاركة بشكل مفيد في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

16 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظمت المفوضية حلقة عمل تقنية في غينيا الاستوائية مع أعضاء في مؤسسات حقوق الإنسان الثلاث القائمة، كجزء من الأعمال التحضيرية لإنشاء مؤسسة واحدة وفقا لمبادئ باريس.

17 - وفي شباط/فبراير 2023، قدمت المفوضية في إسواتيني المشورة القانونية بشأن مشروع قانون حقوق الإنسان لإدماج وحدة مكافحة الفساد في مفوضية حقوق الإنسان ونزاهة الإدارة العامة، وفقا لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل للدورة الثالثة التي قبلتها الحكومة.

18 - ودعمت مفوضية الأمم المتحدة المفوضية الإثيوبية لحقوق الإنسان من خلال تدريب موظفيها على تقديم تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقدمت المفوضية الدعم التقني لتعزيز وضع سياسة عدالة انتقالية قائمة على الحقوق. وفي آب/أغسطس 2022، عقدت مفوّضية الأمم المتحدة والمفوضية الإثيوبية مشاورة لأصحاب مصلحة متعددين لبحث حالة حقوق الإنسان للنازحين داخليا، وتمخضت المشاورة عن خطة عمل يجري تنفيذها في الوقت الراهن. وقدمت المفوضية أيضا خدمات استشارية بشأن إنشاء وتفعيل شبكة المدافعات الإثيوبيات عن حقوق الإنسان وتقديم دعم مالي لترجمة المواد لدعم حملاتها التوعوية بحقوق الإنسان.

19 - وفي شباط/فبراير 2023، قدمت مفوّضية الأمم المتحدة الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في غامبيا لتحديد أفضل الممارسات الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ومن خلال الدعم التقني والمالي المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اضطلعت المفوضية بأنشطة لبناء قدرات موظفيها بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة

والتعويضات. وفي إطار مشروع حماية المهاجرين: العدالة وحقوق الإنسان وتهريب المهاجرين، خصصت المفوضية منحة للمؤسسة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من أجل زيادة وعي المهاجرين بالمسائل القانونية، وتزويدهم بالمساعدة القانونية، وتحسين إمكانية وصولهم إلى سبل الانتصاف القانونية.

20 - وفي آب/أغسطس 2022، قدمت مفوّضية الأمم المتحدة الدعم إلى اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان لتفعيل مركز مراقبة الانتخابات المعني بحقوق الإنسان ودعمت نشر مراقبي حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد في سياق الانتخابات. ودعمت مفوّضية الأمم المتحدة المفوضية الكينية من خلال إقامة دورات تدريبية لسلك الشرطة الوطنية بهدف تعزيز معارف أفراد الشرطة بأعمال الشرطة المراعية لحقوق الإنسان ومنع العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات. وقدمت مفوّضية الأمم المتحدة أيضا مساعدة تقنية إلى المفوضية الكينية من أجل وضع مؤشر بشأن العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

21 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، دعمت مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في ليبيريا لإجراء تدريب لمنسقي العدالة الانتقالية في مختلف المؤسسات الحكومية بهدف تحسين معارفهم أكثر بعملية العدالة الانتقالية في ليبيريا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، يسرت مفوّضية الأمم المتحدة جلسة بشأن الانتخابات السلمية نظمتها المفوضية في ليبيريا وأجرت دورات تدريبية إقليمية في المجتمعات المحلية لتحسين المهارات والمعارف المتعلقة برصد الانتخابات ومنع العنف من خلال نهج يراعي حقوق الإنسان.

22 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم إلى مفوضية حقوق الإنسان في ملاوي لتنظيم دورات تدريبية لمشاركين من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واتفق المشاركون على متابعة تقارير الدول المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وإنشاء آلية وطنية لتقديم التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات.

23 - وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع المفوضيتين الوطنيتين لحقوق الإنسان في موريتانيا والنيجر في جهودهما الرامية إلى تحسين العلاقات بين قوات الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية، فضلا عن تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الداخلي.

24 - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم في مجال بناء القدرات إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موزامبيق بشأن قضايا تتعلق بالتجارة وحقوق الإنسان، والنازحين داخليا، ومراقبة أماكن الاحتجاز، والبحث عن حلول دائمة في سياق النزاع المسلح. ودعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موزامبيق في بعثات الرصد التي تركز على آثار الكوارث الطبيعية على حقوق الإنسان، وفي المشاركة في حلقات العمل والبعثات الميدانية للتوعية بولاية المفوضية بوصفها الآلية الوطنية لمنع التعذيب.

25 - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر للتحقيق في مزاعم عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في تامو، وللتواصل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي إطار مشروع نظام التبادل الآني الحاسوبي للمعلومات الإدارية بين الشرطة في النيجر (مشروع برومیس)، وفرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدريبا متخصصا لأعضاء اللجنة الوطنية بشأن موضوع حقوق الإنسان على الحدود الدولية.

26 - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا من أجل إضفاء الطابع الرسمي على شراكة بين المفوضية ومكتب الإحصاء الوطني والوكالات الحكومية المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

27 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا من خلال تنظيم حلقات عمل لبناء قدرات أعضائها وموظفيها بشأن الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان. وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا مع اللجنة الوطنية في مشروع يهدف إلى صياغة قانون ينظم الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في رواندا.

28 - ودعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مفوضية حقوق الإنسان في السنغال لإجراء بحوث بشأن معرفة وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بهدف وضع خطة عمل وطنية بشأن هذه المسألة.

29 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، دعم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مفوضية حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا من خلال تنظيم حلقة عمل بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك). وكان الهدف من حلقة العمل هو التعجيل بالتصديق على البروتوكول الاختياري وتنفيذه وإنشاء آلية وقائية وطنية.

30 - واضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنشطة لبناء قدرات أعضاء مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، بما في ذلك حلقات عمل بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ودعمت مفوضية الأمم المتحدة مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان في تنظيم أنشطة لتوعية عامة الناس وتثقيفهم بشأن مفاهيم حقوق الإنسان وولاية المفوضية.

31 - وقامت مفوضية الأمم المتحدة، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والحكم الرشيد في جمهورية تنزانيا المتحدة، بتعبئة الأشخاص ذوي الإعاقة في دودوما وإيرينغا وموروغورو للمشاركة في اجتماعات تشاورية نظمت في إطار تحليل قائم على دراسة للقطاع الصحي لتقييم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات الميزانية.

32 - وفي آب/أغسطس 2022، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة مع مفوضية حقوق الإنسان في أوغندا في تنظيم حلقة عمل لبناء قدرات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية فيما يتعلق باحترام معايير حقوق الإنسان في الانتخابات.

2 - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

33 - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة والمساعدة تعزيزا للمؤسسات الوطنية من خلال الأنشطة المبينة أدناه التي قامت بها بواسطة مكاتبها الإقليمية لأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، والمكاتب القطرية للمفوضية في غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس، ومستشاري حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وكوستاريكا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ومشاريع التعاون التقني في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والسلفادور وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

34 - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت المفوضية حقوق الإنسان أمين المظالم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بالتشاور مع القوة الخاصة لمكافحة العنف، لاستعراض بروتوكول لمساعدة الضحايا. ونسقت المفوضية وأمين المظالم الجهود بغية إدراج المعايير الدولية في السياسة العامة الأولى لدولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن التعويضات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية الدعم التقني للمؤسسة في قدراتها على الرصد وقامت بعمليات نشر ميدانية مشتركة لرصد النزاعات وتوثيق حالة النساء المحرومات من حريتهن، فضلا عن متابعة تنفيذ التشريعات الوطنية لحماية المرأة من العنف السياسي.

35 - وتعاونت المفوضية مع أمين المظالم في كولومبيا في وضع خطط للحماية الذاتية للمجتمعات المحلية ومنظمات حقوق الإنسان من أجل تعزيز الإجراءات الوقائية والحمائية للقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

36 - وقدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في السلفادور من خلال التدريب على منهجية وأدوات جمع المعلومات أثناء القيام بزيارات إلى السجون، وعلى استعراض وتحديث سياسة المؤسسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والأدلة والبروتوكولات التي تستخدمها وحدات الرعاية الطبية للنساء اللائي وقعن ضحايا أعمال عنف. وفي شباط/فبراير 2023، نظمت المفوضية حلقة عمل لمسؤولي المؤسسة وموظفيها بشأن مبادئ باريس، وبشأن سبل تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

37 - وقدمت المفوضية الدعم إلى أمين المظالم في غواتيمالا بشأن تنفيذ حكم تاريخي صدر عن المحكمة الدستورية يعترف بحق نساء المايا والزينكا والغاريفونا ولادينا في الرعاية الصحية ذات الصلة ثقافيا للأم والوليد، وحقوق القابلات كوسيطات بين النظام الصحي المتوارث عن الأجداد والنظام الصحي الحكومي. وقدمت الدعم أيضا فيما يتعلق بالآليات الدولية لحقوق الإنسان لحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتعاونت المفوضية مع المؤسسة في رصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان وفي تنفيذ مشروع في وادي بولوتشيك يهدف إلى منع النزاعات الزراعية والحد منها.

38 - ودعمت المفوضية مفوض حقوق الإنسان في هندوراس لعقد مائدة مستديرة رفيعة المستوى مشتركة بين المؤسسات لوضع مؤشرات وتنفيذ منهجيات رصد لقياس أثر تعليق حماية حقوق الإنسان منذ فرض حالة الطوارئ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقدمت المفوضية الدعم التقني للمؤسسة لتعزيز قدرات 100 فرد من موظفيها في مجال آليات حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة. ودعمت المفوضية المفوض في وضع مشروعي قانونين بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبشأن قضاء الأحكام، ويهدف هذا القانون إلى منع التعذيب وسوء المعاملة في نظام السجون الوطني.

39 - وفي شباط/فبراير 2023، دعمت المفوضية أمين المظالم في بنما في إنشاء المرصد الوطني لحقوق مجتمع الميم الموسع، الذي عقد اجتماعه الأول في نيسان/أبريل 2023 لمناقشة وظائفه الرئيسية وأولوياته وترتيبات التنسيق. وفي آذار/مارس 2023، قدمت المفوضية الدعم التقني للمؤسسة من أجل وضع وتنفيذ أداة لرصد حالة حقوق الإنسان للمهاجرين في المناطق الحدودية لمقاطعتي دارين وشيريكي.

40 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت المفوضية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي بتقديم التدريب إلى 25 من أعضائها بهدف تحسين القدرة التخطيطية للمؤسسة.

41 - وتعاونت المفوضية مع أمين المظالم في جمهورية فنزويلا البوليفارية في تيسير دورات تدريبية لموظفين عموميين بشأن الامتثال لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (آب/أغسطس 2022) وبشأن حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم (آذار/مارس 2023).

3 - آسيا والمحيط الهادئ

42 - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة والمساعدة التاليتين في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية، وذلك من خلال مكتبيها الإقليميين لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، والمكتبين القطريين للمفوضية في كمبوديا وسيول (اللذان يغطيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، ومن خلال مستشاري حقوق الإنسان لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في بابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وتيمور - ليشتي وساموا وسري لانكا والفلبين وملديف ومنغوليا وميانمار (ومقرها في بانكوك)، ونيبال، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

43 - وقدمت المفوضية المشورة القانونية إلى سلطات كمبوديا بشأن إنشاء مؤسسة تمتثل لمبادئ باريس، مع التركيز على المجالات الرئيسية، بما في ذلك عملية اختيار وتعيين أعضائها، والحصانات الوظيفية، والولاية والميزانية، بغية ضمان الاستقلالية.

44 - وفي شباط/فبراير 2023، يسرت المفوضية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حوارا افتراضيا بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات بشأن ما هناك من ثغرات وتحديات في استخدام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للنهوض بحقوق النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

45 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدمت المفوضية خدمات استشارية إلى مفوضية حقوق الإنسان في ماليزيا بغية تنظيم مشاورات بشأن التقييم الأساسي الوطني للأعمال التجارية وحقوق الإنسان لخطة العمل الوطنية المتعلقة بقطاع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وركزت المشاورات على الأثر والثغرات والتحديات في مسار تنفيذ الحكومة والأعمال التجارية للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

46 - وفي شباط/فبراير 2023، دعمت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، عمل مفوضية حقوق الإنسان في ملديف بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين في البلد، من خلال حلقات عمل تدريبية.

47 - وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع مفوضية حقوق الإنسان في الفلبين في إطار فريق عامل تقني معني بالحيز المدني والمجتمع المدني ناقش الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. ونظر الفريق أيضا في آلية للمشاركة بين المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين.

4 - أوروبا ووسط آسيا

48 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم المشورة والمساعدة من خلال مكاتبها الإقليمية لأوروبا ووسط آسيا، وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ومستشاري حقوق الإنسان في أوزبكستان والبوسنة والهرسك وجمهورية مولدوفا وصربيا وطاجيكستان وكازاخستان ومقدونيا الشمالية، فضلا عن جنوب القوقاز، وعنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية، على النحو المبين أدناه.

49 - وفي آب/أغسطس 2022، دعت المفوضية إلى اعتماد عملية شفافة ومحايدة وقائمة على الجدارة فيما يتعلق باختيار وتعيين أمناء المظالم في مؤسسة أمين المظالم لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. ويسرت المفوضية تواصل المعهد مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، خلال زيارتها القطرية في كانون الثاني/يناير 2023.

50 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نظمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدثا لبناء قدرات 28 موظفا إقليميا معينا حديثا في مفوضية حقوق الإنسان في كازاخستان، ركز على المعايير الدولية ووظائف المؤسسات الوطنية وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل.

51 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، قدمت المفوضية الدعم إلى أمين المظالم في قيرغيزستان لوضع أداة لرصد حقوق الإنسان للسكان المتضررين من النزاع الحدودي بين قيرغيزستان وطاجيكستان. وركز هذا الدعم على مسائل النقل إلى أماكن جديدة والإجلاء، وتأمين سبل كسب الرزق المستدامة، والتمييز.

52 - وتعاونت المفوضية مع أمين المظالم في مقدونيا الشمالية على تعزيز قدراته كآلية رصد وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

53 - ودعمت المفوضية مكتب محامي الشعب في جمهورية مولدوفا في تنفيذ مذكرة تفاهم مع مجلس المساواة والمكتب الوطني للإحصاء من خلال تقديم المشورة بشأن وضع مؤشرات جديدة للحقوق الأساسية قائمة على المنهجية. وكانت المذكرة تهدف إلى تعزيز جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها على أساس حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

54 - وقدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى حامي حقوق الإنسان والحريات في الجبل الأسود لإنشاء آلية رصد مستقلة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسرت المفوضية مشاركة المؤسسة في الاستعراض الدوري الشامل وساعدت المؤسسة على إحاطة الدول الأعضاء التي لها بعثات دبلوماسية في الجبل الأسود علما بالشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان التي تؤثر على المحتجزين والمعتقلين في مؤسسات.

55 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تعاونت المفوضية مع المفوض السامي لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي من خلال تنظيم حلقات عمل للموظفين، بمن فيهم المفوضون الإقليميون المعينون حديثا لحقوق الإنسان، لتحسين معارفهم بعمل هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وإجراءات الشكاوى المتاحة.

56 - وفي آب/أغسطس 2022، تعاونت المفوضية مع أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في طاجيكستان بشأن إجراء تعديلات تشريعية تجعل المؤسسة ممتثلة لمبادئ باريس. وفي الفترة بين

تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت المفوضية حلقات عمل بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبشأن تنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وبشأن التوعية بعمليات تقديم التقارير، أعدت للجهات المعنية بمسائل حقوق الإنسان من مختلف الهيئات الحكومية. وفي آذار/مارس 2023، نظمت المفوضية تدريبا لـ 22 موظفا في المؤسسة لتعزيز قدراتهم في مجال المساواة وعدم التمييز.

57 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت المفوضية المؤسسة الوطنية لتركمانستان بتقييم للقدرات أجري كجزء من الشراكة الثلاثية بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أقامت المفوضية مائدة مستديرة للتوعية بدور المؤسسات الوطنية ووكالات إنفاذ القانون في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

58 - وفي آذار/مارس 2023، قدمت المفوضية المشورة التقنية إلى مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان خلال عملية تعديل القانون التمكيني للمؤسسة لكي يتماشى مع المعايير الدولية. وفي حزيران/يونيه 2023، أجرت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عملية تقييم لقدرات المؤسسة بهدف تعزيزها كآلية حماية في سياق الحرب.

59 - وواصلت المفوضية تزويد أمين المظالم في أوزبكستان بالمشورة بشأن العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك بشأن معايير رصد حقوق الإنسان. وفي آذار/مارس 2023، قدمت المفوضية للمؤسسة حلقة دراسية على الإنترنت بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل وتبادلت أمثلة على الممارسات الجيدة لتقارير المؤسسات الوطنية بموجب تلك الآلية.

60 - وتعاونت المفوضية مع المؤسسة الوطنية لكوسوفو[1] في أنشطة التوعية الرامية إلى تعزيز ولايتها. وعملت المفوضية مع المؤسسة ومكتب المفوض اللغوي لتعزيز الحقوق اللغوية ونظمت دورات بهدف حل شكاوى تتعلق بحقوق لغوية. وتعاونت المفوضية أيضا مع المؤسسة الوطنية ووكالة كوسوفو للإحصاء في تنفيذ اتفاق بينهما، يركز على تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات ووضع مؤشرات لحقوق الإنسان.

5 - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

61 - واصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات وطنية من خلال مكتبها الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ومكاتب المفوضية في تونس والجمهورية العربية السورية (في بيروت) واليمن، وفي دولة فلسطين، ومستشار حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القُطري في الأردن وعنصري حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومشاريع التعاون التقني في المملكة العربية السعودية.

62 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدمت المفوضية التدريب لموظفي مفوضية حقوق الإنسان في العراق، بغية زيادة وعيهم بحقوق الإنسان في المجال الرقمي والقدرة على تقليل التهديدات المنشورة على الإنترنت أو التصدي لها. وبين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأيار/مايو 2023، تعاونت مفوضية الأمم

(1) تُفهَم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

المتحدة مع المفوضية في العراق لتيسير عقد مائدة مستديرة وحلقات عمل بشأن حقوق الأقليات لزيادة الوعي وزيادة فهم تحديات حقوق الإنسان التي تواجهها الأقليات في مناطق مختلفة من العراق.

63 - ودعمت المفوضية اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس فيما يتعلق بمشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل وواصلت العمل من أجل تحسين المؤسسة بما يتماشى مع مبادئ باريس.

باء - دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

1 - أفريقيا

64 - في حزيران/يونيه 2022، نظم المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المشاورة الإقليمية الرابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، سعيا إلى تعزيز استقلالها في تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك من خلال تعزيز العمليات الانتخابية الشاملة.

65 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، دعمت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في تنظيم المنتدى الخامس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي ضم ممثلين من 20 مؤسسة. وناقش المنتدى الحق في التنمية في سياق تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وفيما يتعلق برصد أثره على حقوق الإنسان الأخرى. ودعمت المفوضية أيضا أنشطة بناء القدرات التي نظمتها الشبكة لتوعية المؤسسات الوطنية في المنطقة بالمخاطر والفرص التي ينطوي عليها الاتفاق في مجال حقوق الإنسان وبقضايا حقوق الإنسان الأخرى.

66 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، تعاون المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمفوضية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية في النهوض بالمساءلة عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ومنع الممارسات الضارة. ووفرت حلقة العمل منبرا لأفضل الممارسات وتبادل الخبرات بين المؤسسات من 10 بلدان.

67 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نظم المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للمفوضية حلقة عمل دون إقليمية بشأن إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية امتثالا لمبادئ باريس.

2 - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

68 - في آب/أغسطس 2022، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منتدى إقليميا مع مجلس أمناء المظالم في أمريكا الوسطى بهدف تحديد التحديات والفرص الإقليمية الرئيسية التي تواجهها الدول عند تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن وفيات المهاجرين واختفائهم، وكذلك بشأن وصول المهاجرين وأسرهم إلى العدالة في أمريكا الوسطى والمكسيك.

69 - ومن خلال المشروع المعنون "التصرف بمسؤولية في ميدان الأعمال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تعاونت المفوضية مع مؤسسات وطنية على الصعيد الإقليمي من خلال بناء القدرات وتعزيز التعاون وتشجيع تبادل الممارسات والتعلم من الأقران بخصوص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبشأن وضع معيار عالمي معتمد ينظم كيفية منع ومعالجة الآثار السلبية لتصرفات الشركات على حقوق الإنسان. وفي عام 2022، عقدت مؤسسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي لقاء إقليميا على هامش منتدى إقليمي معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحضر اللقاء ممثلون عن 12 مؤسسة.

3 - آسيا والمحيط الهادئ

70 - يسرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاركة لجنتي إندونيسيا وماليزيا في المشاورات الإقليمية بشأن العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة المناخ، وبشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

71 - وفي شباط/فبراير 2023، شاركت المفوضية، إلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية، ووزارة الداخلية في قطر، في تنظيم المؤتمر الدولي بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان في الدوحة، حيث تبادلت مؤسسات وطنية من جميع أنحاء العالم خبراتها وأفضل ممارساتها في معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقامت المفوضية دورات تدريبية للجنتي ملديف ونيبال بشأن ممارسة الحق في المشاركة في الشؤون العامة وبشأن معايير حقوق الإنسان في سياق الانتخابات.

4 - أوروبا ووسط آسيا

73 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، دعمت المفوضية حلقة عمل لأمناء المظالم في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في إطار مبادرة المنبر الإقليمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم وسط آسيا. وناقش المشاركون القضايا المواضيعية ذات الأولوية وأولويات بناء القدرات، بما في ذلك عملية الاعتماد من خلال التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمشاركة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأدوار المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التحديات الإقليمية الناشئة، وتغير المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات.

جيم - المساهمات في المبادرات الدولية الداعمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

1 - التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

74 - وفقا للمادة 6 من النظام الأساسي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تعقد اجتماعات التحالف العامة واجتماعات مكتبه واجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والمؤتمرات الدولية للتحالف برعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالتعاون معها. ولهذا واصلت المفوضية الاضطلاع بمهمة أمانة التحالف العالمي. وفي عام 2022، عقد اجتماع مكتب التحالف العالمي يومي 27 و 28 تشرين الأول/أكتوبر، وعقدت دورة اللجنة الفرعية في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام 2023، عُقد اجتماع المكتب في 14 آذار/مارس، وعُقد الاجتماع السنوي للتحالف العالمي في الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس. وعقدت جميع الاجتماعات والجلسات شخصيا.

75 - وعقدت الدورة الأولى للجنة الفرعية لعام 2023 في الفترة من 13 إلى 17 شباط/فبراير ومن 20 إلى 24 آذار/مارس. وأيد قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني استحداث جزء على الإنترنت لاستكمال الجزء الشخصي وتحسين أساليب عمل اللجنة الفرعية.

2 - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

76 - واصلت المفوضية، بصفتها أمانة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، تقديم الدعم الفني، والمشورة التقنية وخدمات الأمانة. وواصلت المفوضية، بفضل معرفتها المؤسسية ودورها التوجيهي في وضع الملاحظات العامة وأحكام النظام الداخلي للجنة الفرعية، تقديم المساعدة بغية تحسين مصداقية عملية الاعتماد. وظل حضور المفوضية أثناء اتخاذ القرارات في اللجنة الفرعية يضمن الامتثال للنظام الداخلي المعمول به، وساهم في كفالة الشفافية والحياد والنزاهة والدقة.

77 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استعرضت اللجنة الفرعية 29 مؤسسة، 15 منها معتمدة في الفئة "ألف"، و 3 مؤسسات في الفئة "باء"، وأرجئ اعتماد 5 مؤسسات.

3 - برنامج الزمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف"

78 - تحافظ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام 2008 على برنامج زمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف". وقد أتاح البرنامج للمؤسسات الوطنية وموظفيها تعزيز ولايتهم وفقا للمعايير الدولية، حيث أنه مصمم لتزويد المستفيدين بفهم وتقدير أفضل للنظام العالمي لحقوق الإنسان وتعريفهم بعمل المفوضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك في برنامج الزمالات موظفون من مؤسسات جورجيا والسلفادور وكينيا ماليزيا.

79 - وأقر المشاركون بأن برنامج الزمالات كان مفيدا في تعزيز معارفهم المهنية وقدراتهم المؤسسية، ولا سيما في التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. وأعربوا عن الحاجة إلى مواصلة التطوير التدريجي للبرنامج، بما في ذلك التعلم المنهجي بين الأقران، وتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فضلا عن التفاعل المباشر مع زملائهم في مؤسسات الفئة "ألف" الأخرى على الصعيد القطري. ولذلك، سيكون من المفيد للغاية توسيع نطاق برنامج الزمالات لكي يشمل القيام بجولات دراسية على الصعيدين القطري والمحلي. ولا يمكن تحقيق التوسع الذي تمس الحاجة إليه في برنامج الزمالات من غير موارد إضافية.

ثالثا - أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

80 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 29 من قرارها 170/76، أن يقدم تقريرا، في جملة أمور، عن أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

81 - وبناء على ذلك، طلبت المفوضية، في 2 آذار/مارس 2023، من المؤسسات الوطنية أن تقدم معلومات عن أفضل ممارساتها بحلول 1 أيار/مايو 2023. ووردت مساهمات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدنمارك، وسري لانكا، وغواتيمالا، وفنلندا، وقطر، وكرواتيا، وكينيا، والمكسيك، والنيجر، والهند، وهولندا و(مملكة-)، واليونان، فضلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان، وبولندا، والدانمرك، وغواتيمالا، وقطر، وكينيا، والمكسيك، والنيجر، والهند، وهولندا، واليونان، فضلا عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان، التي لم تُعتمد بعد.

82 - وساهم محامي الشعب في ألبانيا في عملية صياغة الخطة الوطنية للتكامل الأوروبي للفترة 2023-2025 وإعداد مساهمة حكومة ألبانيا في التقرير العام عن أنشطة الاتحاد الأوروبي لعام 2022. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت المؤسسة في تنظيم مائدة مستديرة حول إدراج الناجين من العنف الجنسي والاتجار في تحسين نظام العدالة.

83 - وشارك أمين المظالم في الأرجنتين في أنشطة تجارية وأنشطة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تدريب موظفيه. وفي إطار المشروع المعنون "التصرف بمسؤولية في ميدان الأعمال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، دعمت المفوضية المؤسسة في إنشاء فريق عامل لتعزيز دور المؤسسة على الصعيد الوطني في مضمار تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية، مما أسفر عن وضع بروتوكول إطاري لمؤسسات أمناء المظالم في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

84 - وشارك المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا في الدورتين الخمسين والحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان. وقدمت المؤسسة تقارير ورسائل خطية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من الآليات، وقدمت توصياتها وآرائها وشواغلها بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات التي طرحتها الحكومة.

85 - وشرعت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان في مبادرة "حرٌ ومتساوٍ: حوار أسترالي بشأن حقوق الإنسان" وأصدرت بيانات عن أولويات الإصلاح والحماية القانونية لحقوق الإنسان. وأصدرت اللجنة تقريرا أوليا محددا للنطاق لوضع إطار وطني لمكافحة العنصرية من أجل وضع استراتيجية للتصدي للعنصرية وتعزيز المساواة العرقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، رحبت المؤسسة باعتماد التعديل التشريعي فيما يتعلق باللجنة، والذي يضمن توافق عمليات اختيار وتعيين أعضاء اللجنة مع مبادئ باريس.

86 - وعمل أمين المظالم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات مع المؤسسات الحكومية لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها فيما يتعلق بقضايا شتى، بما في ذلك التعليم والصحة وعمل الأطفال والتنقل البشري. وعززت المؤسسة أيضا علاقات العمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

87 - وقام أمين المظالم في كرواتيا برصد حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والتوعية بأهمية ضمان ظروف ملائمة لعملهم. وقدمت المؤسسة أيضا تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وواصلت الدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

88 - ووضع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان إطارا للرصد على الإنترنت، مشفوعا بأداة رصد تعرف باسم الحق في الدفاع عن الحقوق، لتقييم البيئة المواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بناء على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقامت المؤسسات الوطنية وشبكات المدافعين عن حقوق الإنسان في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بتجريب هذا الإطار الريادي كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الحريات الأساسية والترويج لها في سياقاتها الوطنية.

89 - وفي آب/أغسطس 2022، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية حلقة دراسية لبناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وزارت اللجنة مراكز الشرطة لرصد أوضاع

المحتجزين وحقوقهم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نظمت المؤسسة معرضا للعموم لتعزيز ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان.

90 - وبين تموز/يوليه 2022 وآذار/مارس 2023، نظمت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاورات بشأن العدالة الانتقالية مع أكثر من 800 فرد متضرر من النزاع في عدة مناطق من إثيوبيا، ونشرت في ختامها النتائج والتوصيات الأولية الرئيسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع وزارة التربية والتعليم لتدريس حقوق الإنسان في منهج التعليم الابتدائي والثانوي الوطني.

91 - وأنشأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فنلندا قاعدة بيانات على الإنترنت لرصد حقوق الإنسان بكفاءة بشأن 20 موضوعا وأكثر من 100 موضوع فرعي، وسوف تستخدم القاعدة لجمع معلومات الرصد ذات الصلة وتوفير أساس للبيانات والتقارير. وأطلقت المؤسسة برنامجها، برنامج الخبراء الشباب، لتعزيز صوت الشباب في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة مشاركة الشباب في عمل المؤسسة.

92 - وأنشأ المعهد الألماني لحقوق الإنسان آليتين وطنيتين للمقررين تركزان على العنف الجنساني والاتجار بالبشر. كما وضعت المؤسسة أطرا لتوثيق قرارات المحاكم ذات الصلة والتطورات القانونية في كلا المجالين.

93 - وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اليونان آلية تسجيل حوادث الإعادة القسرية غير الرسمية، بغية تعزيز وتوطيد احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. كما سهلت اللجنة ومكتب السلام الأخضر في اليونان زيارة كبار النساء من أجل حماية المناخ للتوعية بحركات وإجراءات العدالة المناخية التي تجري في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تطوير إطار أوسع للمجتمع المدني من أجل إجراء حوار بشأن أزمة المناخ وحقوق الإنسان والفئات الضعيفة. وأعطت اللجنة الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال الأنشطة التعليمية والحملات الترويجية والتقارير العلمية التي تركز على مكافحة التنميط الجنساني.

94 - وأنشأ أمين المظالم في غواتيمالا مرصدا لتوفير المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في البلد من خلال منصة مرتبطة بموقعه على شبكة الإنترنت. وشاركت المؤسسة أيضا مع قطاع الأعمال للترويج للامتثال لحقوق الإنسان في عمليات الشركات المنشأة في البلد.

95 - وواصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا قيادة عملية نشر خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وهي تشارك في قيادة عملية وضع خطة العمل الوطنية للبلد بشأن المهق. وتواصل اللجنة تقييم النظم الاجتماعية لحماية الرعاية الصحية وتقدم توصيات لتعزيز خدمات الرعاية الصحية للفئات الضعيفة والمهمشة. ووضعت اللجنة استراتيجية لمراقبة الانتخابات وعقدت اجتماعات حوار رفيعة المستوى ودورات تدريبية للجهات الفاعلة الرئيسية في سياق الانتخابات العامة لعام 2022.

96 - وشاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك في برنامج للأشخاص المفقودين يتناول الحالات الحالية للأشخاص المفقودين والأفراد الذين لا يعرف مكان وجودهم. وطوال عام 2022، ورد ما مجموعه ألف وخمس شكاوى. وعلاوة على ذلك، أنشئ نظام إشارات المرور لتحليل امتثال الدولة للتوصيات الدولية لحقوق الإنسان وتسليط الضوء عليه وتقييمه.

97 - وحقق المعهد الهولندي لحقوق الإنسان في شكاوى فردية تتعلق بتمييز مزعوم من جانب إدارة الضرائب وبدأ برنامجا مستمرا يهدف إلى القضاء على التحيز والتمييز من جانب سلطات الحكومة.

98 - وأنشأت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا فريقا للاستجابة السريعة لكي يساعد في قضايا الاعتقال المتعلقة بالتجمع السلمي، وأجرت تحقيقات وتحريات في التفريق غير القانوني للتجمعات. وفي آذار/مارس 2023، عممت اللجنة مبادئ توجيهية على ضباط الشرطة بشأن حماية مغايري الهوية الجنسانية.

99 - ووقعت مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا مذكرات تفاهم مع الجامعات والمؤسسات العامة والجمعيات لتبادل المعرفة والخبرات بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان

100 - وشارك مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان في مشروع بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو مراع للاعتبارات الجنسانية في الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا.

رابعا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

101 - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للمؤسسات الوطنية التالية لحقوق الإنسان:

(أ) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا لتشجيع اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذها في السياسات واللوائح الوطنية؛

(ب) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في باكستان لبناء قدراتها من أجل الامتثال لمبادئ باريس؛

(ج) ممثلو لجان باكستان وبنغلاديش وملديف ونيبال والهند لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال تعزيز الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(د) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال التوعية والتعلم من الأقران وبناء القدرات في مجالات الرصد والتحقيق وإعداد التقارير.

102 - وفي أوروبا ووسط آسيا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المؤسسات الوطنية في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجورجيا بأنشطة من قبيل الدورات التدريبية وبناء القدرات والتوعية العامة.

103 - وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفعيل وتعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان بوصفها مؤسسة مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

104 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دعم البرنامج الإنمائي أمين المظالم في الجمهورية الدومينيكية في تنفيذ وحدة رقمية لتعزيز الكفاءة في معالجة الشكاوى، وفي وضع خطته الاستراتيجية.

خامسا - التعاون بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف - مجلس حقوق الإنسان

105 - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته بالتنسيق مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

106 - وخلال الدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، ووفقا للنظام الداخلي للمجلس، الذي يتيح مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل امتثالا تاما لمبادئ باريس، أدلت 16 مؤسسة بـــ 45 بيانا (11 بيانا خطيا و 34 بيانا مصورا)، وشاركت في مناقشات عامة، ونظمت أحداثا موازية، وتفاعلت مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[2].

1 - الاستعراض الدوري الشامل

107 - واصلت المفوضية تشجيع مشاركة المؤسسات الوطنية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، نظرا للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في متابعة وتطوير أدوات رصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتقييمه.

108 - وبناء على أحكام قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 وقرار الجمعية العامة 281/65، تتضمن تقارير أصحاب المصلحة المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل فرعاً مخصصاً لمساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف".

109 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم تسع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" ومؤسستان وطنيتان لحقوق الإنسان من الفئة "باء" تقارير لإعداد تقرير أصحاب المصلحة إلى الدورة الحادية والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وفي شباط/فبراير 2023، قدم سبع مؤسسات من فئة "ألف" في الدورة الثانية والأربعين مدخلات. وفي أيار/مايو 2023، قدمت خمس مؤسسات من فئة "ألف" مدخلات لتقرير أصحاب المصلحة إلى الدورة الثالثة والأربعين للفريق العامل[3].

110 - وفي شباط/فبراير 2023، عقدت ثلاث جلسات إحاطة عبر الإنترنت (باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية) للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحضيرا للدورات الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين والسادسة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

111 - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا دعم الدول من خلال صندوق التبرعات لتقديم المساعدة المالية والتقنية في تنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت المفوضية الدعم لمشاريع لإنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية في أوزبكستان وبليز وجزر مارشال وطاجيكستان وليسوتو وموزامبيق.

---

(2) انظر المعلومات التكميلية لهذا التقرير، المتاحة على الموقع https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/nhri/A-78-64-Annex1.pdf.

(3) انظر المعلومات التكميلية لهذا التقرير، المتاحة على الموقع https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/nhri/A-78-64-Annex2.pdf.

2 - الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان

112 - في تشرين الأول/أكتوبر 2022، شاركت مؤسستان وطنيتان لحقوق الإنسان بمداخلات شفوية في الدورة الثامنة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

باء - هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات

113 - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وأجرت المفوضية، بوصفها أمانة هيئات المعاهدات، اتصالات مع مؤسسات وطنية في الدول قيد الاستعراض لتشجيعها على تقديم معلومات مكتوبة أو شفهية و/أو حضور دورات هيئات المعاهدات. وعلاوة على ذلك، أحال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية وشؤون المجتمع المدني التابع للمفوضية التوصيات ذات الصلة والملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات إلى المؤسسات الوطنية. كما واصل صياغة مذكرات إحاطة بشأن أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعناية أعضاء هيئات المعاهدات.

114 - واستعرضت هيئات المعاهدات 110 دول أطراف لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وفي المجموع، قدمت 75 مؤسسة معلومات خطية وقدمت 30 مؤسسة إحاطات إلى هيئات المعاهدات[4].

115 - وبالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، طرأت زيادة كبيرة بنسبة 62,7 في المائة في تقديم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمعلومات إلى هيئات المعاهدات، وزيادة بنسبة 73,3 في المائة في عدد الإحاطات.

116 - واستمرت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمذكرات إعلامية وبالمشورة والأدوات اللازمة لتسهيل مشاركتها الفعالة في تنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ودعت ممثلي تلك المؤسسات إلى حضور اجتماعاتها.

جيم - آليات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى

117 - في نيسان/أبريل 2023، شاركت 15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع الثامن للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن في دولها.

118 - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2023، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان ومنظمة One Ocean Hub، سلسلة حلقات دراسية على الإنترنت للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن دورها في حماية حقوق عمال صيد السمك. وعملت الحلقات الدراسية على الإنترنت على التوعية بالفرص المتاحة للمؤسسات الوطنية للعمل مع آليات حقوق الإنسان والتعاون معها لتنفيذ توصياتها.

(4) انظر المعلومات التكميلية لهذا التقرير، المتاحة على الموقع https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/nhri/A-78-64-Annex3.pdf.

119 - وفي سياق دعم مشروع إطار الامتثال للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واصلت المفوضية العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإشراكها في إنشاء منصات تنسيق محلية بين الشركاء الرئيسيين، وحلقات عمل تدريبية بشأن رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها والدعوة من جانب المجتمع المدني، وفي جهود المساءلة على الصعيد الوطني عن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة. وعلاوة على ذلك، أشركت المفوضية المؤسسات الوطنية في دعمها المستمر للأمانة التنفيذية لمجموعة الخمسة لمنطقة الساحل من أجل وضع استراتيجية إقليمية بشأن حماية المدنيين.

سادسا - التوصيات

ألف - توصيات موجّهة إلى الدول الأعضاء

120 - وفقا للمؤشر 16-أ-1 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يقتضي وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس، تشجع الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية واسعة لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وتعمل في امتثال لمبادئ باريس. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى التماس الدعم والمشورة التقنيين من مفوضية حقوق الإنسان في عملية صياغة التشريعات التأسيسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن بناء وتعزيز قدرات هذه المؤسسات.

121 - وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تقديم مساهمات مالية إلى مفوضية حقوق الإنسان لضمان استمرار تقديم المساعدة في مجال التعاون التقني ذي النوعية الجيدة لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى موارد إضافية لأغراض منها مواصلة وتوسيع برنامج الزمالات الذي تتيحه المفوضية حاليا لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" لكي يشمل أنشطة أخرى من بينها الجولات الدراسية التي تهدف إلى تبادل معارف وخبرات الأقران مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" على الصعيد القطري.

122 - وتُشجع الدول الأعضاء على اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأفراد الذين يتعاونون معهم أو يسعون إلى التعاون معهم من التهديدات والمضايقات. وينبغي إجراء تحقيق فوري وشامل في أي حالات يدعى فيها وقوع انتقام أو تخويف، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

123 - وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ ما يلزم من تدابير لكفالة أن يتمتع موظفو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحصانة موضوعية من الإجراءات المدنية والجنائية بسبب العمل المضطلع به بصفة رسمية وبحسن نية.

باء - توصيات إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

124 - ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضطلع بولايتها المتمثلة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في امتثال تام لمبادئ باريس كجزء من آليات المساءلة والحماية على الصعيد الوطني.

125 - **وتُشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على التماس الخدمات الاستشارية والتعاون التقني من المفوضية لتعزيز قدراتها، بغية أداء عملها بما يتماشى مع المعايير الدولية، أي مبادئ باريس والملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.**

126 - **وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تواصل العمل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وأن تشجع حكوماتها على التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، حسب الحاجة، فضلا عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الآليات.**

127 - **وتُشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز تعاونها مع المكاتب الإحصائية الوطنية لتحسين جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.**